

وبالتالي أقول: إذا لم نفرض عقوبات لشل قدرات نظام الطغيان الإيراني الآن فمتى سنفرضها؟ إذا ليس الآن - فمتى؟ فالجواب على هذا التساؤل: الآن!

أشكركم جزيل الشكر.

(.....)

وثيقة رقم 24 :

تقرير لمنظمة العفو الدولية حول الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة²⁴ [مقتطفات]

18 كانون الثاني/ يناير 2010

الاختناق: قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي

ثمة أكثر من 1.4 مليون فلسطيني، من الرجال والنساء والأطفال، عالقون في قطاع غزة. وتتسم حياتهم اليومية - في أرض يبلغ طولها 40 كيلومتراً وعرضها 9.5 كيلومتر - بنقص الطاقة، وقلة المياه بالأنابيب أو بانقطاعها ورداءة نوعيتها، وتدهور الرعاية الصحية. كما أن البطالة الجماهيرية والفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي تتفاقم وتعمق بسبب الحصار الإسرائيلي.

ومنذ دخل الحصار على غزة حيز التنفيذ في عام 2007، فإن المعابر الخمسة بين غزة وإسرائيل أو الضفة الغربية، والتي يسيطر عليها الإسرائيليون ظلت مغلقة. كما أن معبر رفح البري الوحيد على الحدود بين غزة ومصر يخضع لسيطرة السلطات المصرية، ويظل مغلقاً معظم الوقت. وتمنع عمليات الإغلاق تنقل الفلسطينيين من غزة وإليها في جميع الظروف باستثناء حفنة من الحالات الإنسانية الاستثنائية.

إن الحصار يحظر الصادرات ويقيّد دخول السلع الأساسية، ومنها المواد الغذائية والوقود. وإن قسماً كبيراً من المواد الغذائية المتوفرة يأتي من الأمم المتحدة وغيرها من وكالات الإغاثة، أو يتم تهريبه عبر الأنفاق التي تمر تحت الحدود بين غزة ومصر، ثم تباع بأسعار باهظة إلى السكان المحاصرين. كما أن الحصار غالباً ما يمنع السكان من تلقي الرعاية الطبية الضرورية والعاجلة ومن متابعة معيشتهم.

من 27 ديسمبر/ كانون الأول 2008 إلى 18 يناير/ كانون الثاني 2009، تعرض سكان غزة إلى هجوم عسكري إسرائيلي مدمر - تحت اسم عملية "الرصاص المسكوب" - قالت إسرائيل إنها شنتها بهدف منع حماس وغيرها من الجماعات المسلحة الفلسطينية من إطلاق صواريخ عشوائية على إسرائيل. وقد قُتل ما لا يقل عن 1383 فلسطينياً، بينهم مئات المدنيين، وجرح آلاف آخرون. كما دُمرت عدة آلاف من المنازل أو أصيبت بأضرار جسيمة، بالإضافة إلى تدمير أنظمة الكهرباء والماء. ودُمرت مبانٍ مدنية، بينها مستشفيات ومدارس، وأُصيبت أخرى بأضرار فادحة. والآن، بعد مرور عام على عملية "الرصاص المسكوب"، لا تزال غزة مقطوعة عن العالم الخارجي إلى حد كبير. ونظراً لحظر دخول معظم مواد البناء إلى غزة من قبل إسرائيل فإن سكان القطاع غير قادرين على إعادة بناء حياتهم المدمرة.

”إن لأهالي غزة، شأنهم شأن جميع البشر، الحق في حياة كريمة وخالية من المعاناة الطويلة الأجل وبلا تمييز. ويجب ألا يتعرضوا لهذه العقوبة الجماعية المستمرة التي يفرضها عليهم الحصار“. وتقول السلطات الإسرائيلية إن الحصار جاء رداً على الهجمات التي تشنها الجماعات الفلسطينية المسلحة، ولا سيما الصواريخ العشوائية التي تنطلق من غزة صوب جنوب إسرائيل. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 2009، أعلنت حركة حماس وفقاً لإطلاق النار من طرف واحد، مع أنه انتهك عدة مرات من قبل أعضاء الجماعات المسلحة الفلسطينية الأخرى. وفي تلك الأثناء، شنت قوات الجيش الإسرائيلي غارات منتظمة على غزة، واستمرت في قصف الأنفاق المحفورة تحت الحدود في رفح، والتي تُستخدم للتهريب بين غزة ومصر.

وفي الحقيقة، وأياً كان التبرير المعلن، فإن السلطات الإسرائيلية، بتقييدها وصول المواد الغذائية واللوازم الطبية والمعدات التعليمية ومواد البناء إلى غزة، إنما تفرض عقوبات جماعية على أهالي غزة جميعاً، ومعظمهم من الأطفال، ولا تستهدف المسؤولين عن إطلاق الصواريخ أو غيرها من الهجمات. وتزداد الأوضاع تردياً بسبب استمرار السلطات المصرية في إغلاق معبر رفح، ومؤخراً بإنشاء جدار فولاذي على طول الحدود مع رفح، وذلك بهدف منع التهريب عبر الحدود، الذي أصبح بمثابة شريان الحياة في غزة. بيد أن إسرائيل، بصفتها دولة الاحتلال، تتحمل المسؤولية الأولى عن ضمان رفاه سكان غزة.

(.....)

عائلات ليس لها بيوت تؤويها

بعد مرور عام على عملية ”الرصاص المسكوب“، لا يزال أكثر من 20,000 شخص، ممن نزحوا من بيوتهم إبان الهجوم العسكري الإسرائيلي، يعيشون في أماكن إقامة مؤقتة. ثمة عائلات قادرة على استئجار شقق، ولكن العديد من العائلات الأخرى تعيش في خيام أو مساكن بدائية، أو تقيم مع أقرباء في منازل مكتظة أصلاً.

(.....)

مرضى تحت الحصار

منذ انتهاء الهجوم العسكري الإسرائيلي على غزة، واجه القطاع الصحي الصعب أصلاً معركة قاسية ضد التيار للوقوف على قدميه مرة أخرى. وأثناء فترة الحصار المستمر، ابتُلِيَ هذا القطاع بنقص المعدات والتجهيزات الطبية. وقام موظفو الحدود الإسرائيليون بإعادة الشاحنات التابعة لمنظمة الصحة العالمية، المحملة بالمعدات الطبية والمرسلة إلى مستشفيات غزة مراراً وتكراراً من دون تفسير. وعقب إغلاق إسرائيل للمعابر، كان يُشترط على الأشخاص الذين كانوا في حالة مرضية لا يمكن علاجها داخل غزة، التقدم بطلب تصاريح لمغادرة المنطقة لتلقي المعالجة إما في مستشفيات أجنبية أو في مستشفيات فلسطينية في الضفة الغربية. وكثيراً ما تعتمد السلطات الإسرائيلية إلى تأخير أو رفض منح تلك التصاريح.



وعلاوة على ذلك، فإن منح التصاريح يشترط الحصول على الكثير من الوثائق المدعّمة من المستشفيات في غزة ومن وزارة الصحة في رام الله بالضفة الغربية. ونظراً لتردي مستوى الاتصال بين الفصليين المتعارضين، حماس في غزة وفتح في الضفة الغربية، فإن الحصول على الوثائق الضرورية يخضع لعمليات التأخير البيروقراطي. كما حدث كذلك تأخير منح تصاريح السفر عبر معبر رفح من قبل الجانب المصري.

وقد أشارت منظمة الصحة العالمية إلى أن ثمة مخاطر بسبب عمليات التأخير على هؤلاء الذين هم في أمس الحاجة لتلقي العلاج العاجل. كما أنها أشارت إلى وفاة 28 مريضاً بينما هم في انتظار الحصول على التصاريح في عام 2009، 14 منهم كانوا في انتظار العبور عبر معبر إريز إلى إسرائيل. وكان يمكن ألا يقع بعض تلك الوفيات لو لم يحدث التأخير الذي سببه الحصار.

أطفال المدارس يتعلمون دروساً قاسية من الحياة

إن أكثر من نصف عدد سكان غزة دون سن الثامنة عشرة. وإن الأنشطة اليومية للأطفال، من قبيل الذهاب إلى المدرسة، تتأثر بصورة حادة من جراء استمرار الحصار.

ففي مطلع العام الدراسي 2009-2010، اضطر العديد من الطلبة في غزة إلى الدراسة من دون قرطاسية أو كتب مدرسية، لأن إسرائيل أوقفت شاحنات محمّلة بمواد الغرف الصفية عند معبر كرم أبو سالم (انظر الخريطة على الصفحة 7).

وقد لحقت أضرار بنحو 280 مدرسة من أصل 641 مدرسة في غزة، ودُمّرت 18 مدرسة إبان العملية العسكرية الإسرائيلية في 2008-2009. وقد ثبت أن إصلاح المدارس المدمرة والمتضررة أمر في غاية الصعوبة بسبب الحصار واستمرار القيود المفروضة على دخول مواد البناء. وبسبب عدم إمكانية الحصول على الزجاج، فإن النوافذ المكسورة للمدارس المدمرة تُغطى بقطع البلاستيك والخشب. وحيث كان يحاول الأطفال الدراسة فقد اكتفوا بفصول إما مفتوحة للعرء وإما فصول لا ترى الضوء الطبيعي. وفي أواخر ديسمبر/ كانون الثاني 2009، وتحت ضغط من الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، أعلنت إسرائيل أنها سوف تسمح بنقل الزجاج إلى غزة.

(....)

أصبحت المصانع وسبل المعيشة رماداً

لقد أدت عملية "الرصاص المسكوب" إلى تدمير المباني أو المعدات أو المخزونات لنحو 700 مشروع خاص من القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية تدميراً تاماً أو ألحقت بها أضراراً جسيمة. كما أن الحصار، الذي يخنق التجارة الفلسطينية بالحد من الواردات وحظر الصادرات فعلياً، جعل من إعادة بناء المشاريع التجارية المدمّرة أمراً شبه مستحيل.

(....)

يرجى دعوة السلطات الإسرائيلية إلى رفع الحصار عن غزة

ودعوة الحكومة الإسرائيلية إلى:

- رفع الحصار وفتح جميع نقاط العبور الخاضعة لسيطرتها فوراً.
- السماح بدخول الوقود والمواد الغذائية وغيرها من المواد الضرورية إلى غزة بلا قيود، والسماح بدخول التجهيزات التعليمية والطبية بحرية، بالإضافة إلى مواد البناء الضرورية لإعادة البناء وجميع المواد الأخرى التي تعتبر أساسية لتمكين أهالي غزة من التمتع بحقوقهم الإنسانية.
- السماح بتصدير السلع من غزة واستيراد المواد الخام وغيرها من المواد الضرورية للإنتاج الصناعي في غزة.
- إعادة جميع الأراضي الصالحة للزراعة في داخل غزة والمستخدمة حالياً كمنطقة عازلة فوراً.
- الاتفاق مع الممثلين الفلسطينيين على منطقة صيد عادلة تمثل مساحة مساوية كتلك التي تتمتع بها إسرائيل من ساحلها من أجل صيد الأسماك.
- ضمان عدم استخدام قوات الأمن الإسرائيلية المرابطة على حدود غزة للقوة ما لم يكن ذلك ضرورياً لمواجهة تهديدات حقيقية، وعدم استخدام القوة المميتة إلا في الظروف التي يسمح بها القانون الدولي.

وثيقة رقم 25:

مقابلة مع نائب أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح جبريل الرجوب يدعو فيها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية لفتح حوار مع حركة حماس والاعتراف بها²⁵ [مقتطفات]

19 كانون الثاني/يناير 2010

أجرى المقابلة آسيا العتروس

س: ماذا عن مصير المصالحة وهل باتت من الأمور غير المتوقعة؟

ج: أمل أن يكون الانقسام قد بلغ ذروته وأن يستخلص إخواننا في حركة حماس العبر ويدركوا حجم الكوارث التي جلبوها على أنفسهم وعلى قضيتنا ويهبوا إلى طاولة المصالحة التي تبدأ بالتوقيع على الوثيقة المصرية بدون أية تحفظات وإعادة صياغة مفهومهم للحل السياسي على قاعدة بناء الدولة ومفهوم جذري للمقاومة وربطه بأجندة سياسية لإنجاز الاستقلال وإزالة الاحتلال وإنهاء ظاهرة المليشيات وانتشار السلاح غير القانوني وبناء مجتمع القانون الواحد والسلاح الواحد وإرساء مفاهيم للشراكة السياسية لبناء مجتمع يتسم بالتعددية والديمقراطية وحرية التعبير عن الرأي من موقع الالتزام بالحوار واحترام صناديق الاقتراع.

س: هل صحيح أن جهود المصالحة تعرضت لضغوط.. ومن أي جانب؟

ج: عندما اقترحت مصر مشروع المصالحة حصل هناك نقاش في اللجنة المركزية لحركة فتح وكان لدينا الكثير من الملاحظات على المقترحات المصرية ولكننا غلبنا صوت العقل والمنطق وقبلنا بالتوقيع

